

غياب المعالجة الإدارية يطيل عمر أزمة السيولة في الجزائر

شكوك تلاحق قرار الحكومة بعزل مسؤولين كبار في قطاع البريد



دخلت أزمة السيولة المالية في شهرها الثاني على التوالي ملقبة بظلال قاتمة على المشهد الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، في ظل جدل حول تحركات الحكومة لإدارة الأزمة، والتي انتهت أخيراً بعزل مسؤولين كبار في مؤسسة البريد، ما عمق الشكوك حول وجود شبهات فساد.

ذلك إجراءات إدارية لم تحصل بواند الاطمئنان على تصويب الوضع المتنازم. وذكر هؤلاء أن مكاتب البريد باتت تضطر إلى دفع الرواتب والمعاشات بالاحيان، حيث اضطر أحد الزبائن إلى حمل راتبه المقدر بنحو 800 دولار، في 2000 قطعة من قيمة أقل من نصف دولار، في حين يُرغم زبائن آخرون على الاكتفاء بنصف الراتب بسبب نقص السيولة.

ويعتبر هذا الشهر الثاني على التوالي الذي تشهد فيه الجزائر اضطراباً لافتاً في وفرة السيولة، وباستثناء بعض الإجراءات الإدارية التي تم بموجبها عزل عدد من المسؤولين في القطاع، بدعوى التهاون وافتعال الأزمة، فإنه لم تتخذ أي إجراءات ملموسة بإمكانها استعادة الوضع العادي للقطاع.

ويعد بريد الجزائر من أكبر المصارف الذي يحوز على أكبر عدد من الحسابات الجارية، إذ قدرتها إحصائيات رسمية بنحو 24 مليون حساب، حيث توطن فيه غالبية حسابات المتسببين للمؤسسات والقطاعات الحكومية، مما يعكس حجم الضغط الواقع تحته، خاصة وأن الأزمة وقعت بالتزامن مع مناسبات اجتماعية. وباستثناء التصريح الجريء الذي أدلى به المدير السابق دحمان عبد الكريم حول تأثير الأزمة الاقتصادية وتداعيات الجائحة الصحية في تقلص الكتلة النقدية، فإن الحكومة الجزائرية لا تزال تتجاهل التأثيرات المذكورة، من أجل تفادي اتهامات الفشل المبكر في التكفل بالانشغالات الكبرى للمجتمع.

وتحدث المدير المذكور للإذاعة الحكومية عن "ضمان التطبيق الصارم لتعليمات الحكومة من أجل تلبية احتياجات المواطنين"، وقدم حينها تعهدات بتسوية المشكلة في ظرف وجيز، إلا أن دخول الأزمة شهرها الثاني عجل برحيله من منصبه. ولا تزال الحكومة متمسكة بمقاربة الافتعال وسوء التسيير في القطاع،

صابر بلدي
صحافي جزائري



الجزائر - أطلق قرار الرئيس الجزائري عزل مسؤولين كبار في مؤسسة البريد جدلاً واسعاً حول الأسباب الخفية وراء أزمة نقص السيولة والتي باتت صداعاً مزججاً للمسؤولين والمواطنين خصوصاً مع عدم وجود تبريرات عملية لهذه الأزمة حيث تتضارب تبريرات السلطات لخطورة الوضع.

وقرر الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون عزل المسؤولين المركزيين في مؤسسة بريد الجزائر، على خلفية الأزمة المستمرة في السيولة المالية على مستوى المكاتب المنتشرة عبر ربوع البلاد، وتعيينهم بمسؤولين جدد للتهوض بالقطاع الذي كان على وشك التحول إلى بنك خلال السنوات الماضية.

تضارب تبريرات الحكومة للأزمة المالية يهز ثقة الزبائن في المنظومة المصرفية ويهدد باحتقان اجتماعي

واستعان الرئيس تبون بالخبير في شركة "إنتل" كريم بيبى تريكي، ليكون مديراً عاماً لمجمع بريد الجزائر، كما تم الاستغناء عن مديري اتصالات الجزائر وشركة موبيليس للهاتف الخليوي، واستخلافهما بكل من حسين طوان وعادل دكالي، وذلك في أعقاب الأزمة التي هزت القطاع.

وأكد شهود عيان لـ "العرب" استمرار أزمة السيولة النقدية، الأمر الذي خلق حالة من الاحتقان والتأملل تهدد بانفجار اجتماعي، تسعى الحكومة إلى تطويقه بثشتي الوسائل بما في

نفاذ السيولة يخفي أزمة حقيقية

والسياسي في الجزائر أن يكون قرار عزل مدير بريد الجزائر بسبب تلميحته إلى العوامل الاقتصادية والصحية في ظهور الأزمة، لما صرح للإذاعة الحكومية بأن "انخفاض السحب على مستوى بنك الجزائر يعود إلى الوضع الاقتصادي في البلاد"، وقدره بنحو "5 في المئة في النصف الأول من عام 2020، ولكنه كان أكثر من 29 في المئة خلال شهر مايو الماضي".

واستدل المتحدث على ذلك بكون تحليل الأرقام مقارنة بالنصف الأول من عام 2019، يحيلنا إلى معاينة انخفاض بنسبة 15 في المئة في إمدادات مكاتب البريد بالسيولة.

أوردتها بيان مجلس الوزراء لم تقنع زبائن القطاع، كونها تجاهلت الأسباب الاقتصادية والمالية الحقيقية وربطتها بذرائع سياسية وتجاهبات داخلية. وكان الخبير الاقتصادي والمالي إسماعيل لاماس قد علق على أزمة السيولة بـ"تقلص الموارد المالية الناجمة عن الأزمة الاقتصادية وتداعيات جائحة كورونا، فضلاً عن تنامي دور السوق الموازية في اكتناز أكثر من نصف الكتلة النقدية المتداولة، بسبب انعدام الثقة بين الزبائن والمنظومة المصرفية، إلى جانب أجواء الغموض السياسي في البلاد التي تثير قلق ومخاوف المودعين". ولم يستبعد متابعون للشأن الاقتصادي

في ولايات الوطن". وأشار إلى "انطلاق عمل تنسيقي بين بنك الجزائر والبريد الجزائري، لوضع حد لهذه الأزمة، وأن هذا الجهاز أتاح بالفعل تعبئة 285 مليار دينار من عمليات السحب من بنك الجزائر لشهر واحد، كما ساهم في التعبئة، على مستوى التحصيل والتحويلات على بقيمة 91 مليار دينار".

وكانت أزمة السيولة محور اشغال أحد مجالس الوزراء المنعقدة برئاسة الرئيس عبدالمجيد تبون، إلا أن الآليات الإدارية التي كلفت بها الحكومة وتكثفت وإدارة المؤسسة بتنفيذها لم تقض إلى أي نتائج ملموسة، وحتى التبريرات التي

المغضى إلى أزمة غير مسبوقه في مجال وفرة السيولة المالية، حيث شكلت لجان تحقيق للوقوف على الوضعية الحقيقية للقطاع، وتأكيد ما يتم تداوله في بعض الدوائر المالية لها، من وقوف أطراف محسوبة على النظام السياسي السابق وراء الأزمة بالعمل على حجب الكتلة النقدية عن التداول.

ولا يزال علاج الأزمة إدارياً ويلفه الكثير من الغموض، حيث أكد المدير السابق قبل تخليته أنه "تم إنشاء خلية تحت إشراف الوزارة، وبالتعاون بين بنك الجزائر والبريد، لتزويد مكاتب البريد بالسيولة الكافية على المستوى الوطني، كما تم إنشاء خلايا عبر مراكز البريد

الحظر الأميركي لهواوي يحوّل الاستثمارات الصينية إلى روسيا

واتخذت القرار بعد أن زعمت هواوي حظراً "تمييزياً" من قبل كانبيرا على هواوي 5 جي.

وقد تراجعت العلاقات بين الصين وأستراليا بعد انضمام الأخيرة إلى حلفائها الغربيين بقيادة الولايات المتحدة سعياً لتحقيق في أصول كورونا. وأفادت هواوي بأنها تواجه "بيئة أعمال معادية مستمرة هناك".

وقالت هواوي أستراليا، في بيان، "تأسف هواوي أستراليا للإعلان عن أن الموسم الحالي لسدوري الرغبي الوطني لعام 2020.. سيكون عامناً الأخير كراع رئيسي لفريق كانبيرا رايدرز بعد ما يقرب من عقد من الزمن معاً".

ريّن تشنغفي
وسعنا فريق العلماء
الروس، ورفقنا رواتب
المواهب

كما حظرت أستراليا على هواوي المشاركة في بناء شبكة الجيل الخامس في البلاد. واعتبرت هواوي أن بيئة الأعمال السلبية المستمرة لها تأثير أكبر من المتوقع على تدفق إيراداتها المخطط لها، وبالتالي سيتعين علينا إنهاء رعايتنا الرئيسية للفريق نهاية موسم 2020. وكثفت الصين خلال الأعوام الأخيرة من تحركاتها بهدف توطيد علاقاتها مع روسيا وتعزيز الشراكة الاقتصادية في ظل تصاعد التوتر بين واشنطن وبكين واحتماد الحرب التجارية بين البلدين.

بكين - تقوم شركة هواوي الصينية بتحويل استثماراتها في الولايات المتحدة إلى روسيا بعد فرض إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب قيوداً على عملاق التكنولوجيا الصيني.

وقال مؤسس هواوي رين تشنغفي "بعد أن أدرجتنا الولايات المتحدة في قائمة المنظمات التي تهدد أمنها القومي، نقلنا استثماراتنا إلى روسيا، ووسعنا فريق العلماء الروس، وقمنا برفع رواتب المواهب الروسية"، بحسب صحيفة "غلوبال تايمز" الصينية.

وفرضت واشنطن مؤخراً قيوداً على العديد من الشركات الصينية، بما في ذلك شركة هواوي العملاقة للتكنولوجيا، بسبب صلاتها المزعومة بالحزب الشيوعي الصيني. من جهتها، بدأت هواوي مباشرة العمل في تكنولوجيا الجيل الخامس من الهواتف المحمولة 5 جي في روسيا العام الماضي بعد أن بدأت أولى عملياتها عام 2012 في البلاد.

وبدأت هواوي بالعمل في روسيا بعد توقيع اتفاق بين الرئيس الصيني شي جين بينغ ونظيره الروسي فلاديمير بوتين في سانت بطرسبرغ الاقتصادي الدولي لعام 2019. كما انتقدت روسيا اعتقال كندا المدير المالي لشركة هواوي منغ وانغ، بإيعاز من الولايات المتحدة في ديسمبر 2018. ووصفت موسكو ذلك بأنه "مثال على مد نفوذ الولاية القضائية الوطنية من قبل الولايات المتحدة".

كما ذكرت هواوي، الإثنين، أنها أنهت رعاية فريق "كانبيرا رايدرز" للرغبي الأسترالي في الدوري المحترف.

وجاءت هذه المبادرة التي أطلقها العاهل المغربي الملك محمد السادس في محاولة لجلب مصارح تمويل وتفاذي الركود الذي سببه فايروس كورونا. وأعلن الملك محمد السادس في خطاب العرش، عن ضخ ما لا يقل عن 12 مليار دولار في الاقتصاد المحلي، لمواكبة نشاط الشركات، وخصوصاً الصغيرة والمتوسطة. والتي تعرضت لعراقيل جراء الوباء.

محمد بنشعبون
هذا الدعم المالي
سيمكّن من تلبية
احتياجاتنا العاجلة

وتنفيذاً لهذه الخطط دعا رئيس الحكومة سعد الدين العثماني الأسبوع الماضي إلى تسخير كل الإمكانيات من تمويلات وتحفيز وتدبير، من أجل توطيد وحسن استثمار الجهود المالي الاستثنائي.

كما دعا رئيس الحكومة إلى تفعيل آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لتمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى في مختلف المجالات الإنتاجية، ولاسيما الصناعة الموجهة إلى التصدير والفلاحة والجهيز والبناء والسكن والسياحة ومشاريع الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية الواعدة للتنمية البشرية كالتعليم والصحة والماء والرقمنة، والاقتصاد الأخضر. وتستهدف الخطة مواكبة مشاريع التحويل الصناعي لتعويض المنتجات المستوردة، مع تعزيز الأفضلية الوطنية وإعطاء الأولوية للمشاريع ذات الأثر الكبير على التشغيل.

البنك الأوروبي للاستثمار يمنح المغرب 100 مليون يورو لمواجهة كورونا

إلى ذلك، أكد البيان المشترك أن هذه الدفعة، التي تعد أول تمويل من بنك الاستثمار الأوروبي في منطقة الجوار المتوسطية للاتحاد الأوروبي في إطار مكافحة كوفيد - 19، تندرج ضمن مخطط المغرب لمكافحة فايروس كورونا، والذي يحظى بدعم البنك.

يذكر أن المغرب يستفيد منذ 2007 من تمويلات البنك الأوروبي للاستثمار التي بلغت حتى الآن أزيد من خمسة مليارات يورو، 30 في المئة منها خصصت للقطاع الخاص.

وحذر العاهل المغربي الملك محمد السادس مؤخراً من فرض الحجر الصحي مجدداً في بلاده في حال استمرت أعداد الإصابة بالمرض في الارتفاع.

وسمحت السلطات المغربية في الآونة الأخيرة للمقاهي والمطاعم ومحلات الترفيه والراحة كالفنادق الرياضية والحمامات باستقبال الزبائن مع عدم تجاوز نسبة 50 في المئة من طاقتها الاستيعابية، وذلك في إطار تخفيف الحجر الصحي في البلاد.

ومددت الحكومة المغربية حالة الطوارئ الصحية في البلاد للمرة الخامسة، وذلك حتى 10 سبتمبر المقبل من أجل الحد من انتشار المرض بعد أن اتخذت حالات الإصابة في المملكة منحى تصاعدياً في الآونة الأخيرة. ولجج زيف كورونا للاقتصاد اتجهت الحكومة المغربية إلى تحسين قطاع الأعمال من خلال توفير دعم مالي جديد لتحفيز نشاط المشاريع الاستثمارية قصد تحسين قيمتها المضافة في تنمية الاقتصاد المحلي ومضاعفة المداخل الضريبية للشركات، ما من شأنه إنعاش المالية العامة.

منح البنك الأوروبي للاستثمار دعماً مالياً للمغرب لمساعدته على بحث دعاء جديدة في الاقتصاد المتعثر جراء الوباء ولتحسين عملية ترتيب الأولويات الاقتصادية والاحتياجات العاجلة خصوصاً في ظل استمرار تراجع نشاط الإنتاج.

الرباط - خصص البنك الأوروبي للاستثمار غلفاً مالياً قيمته مئة مليون يورو، لتمويل احتياجات المغرب لمواجهة تداعيات فايروس كورونا الجديد وفقاً لما أعلنته الإثنين وزير الاقتصاد والمالية محمد بنشعبون ونائب رئيس البنك إيما نافارو.

وأوضح بيان مشترك لوزارة الاقتصاد والمالية المغربية والبنك الأوروبي للاستثمار، أن الأمر يتعلق بدفعة أولى من أصل تمويل إجمالي قدره 200 مليون يورو، خصصتها البنك من أجل الاستجابة للمتطلبات



القطاع الطبي في حاجة للدعم